

العلاقة بين السياسة النقدية وخاصة تأثير سعر صرف الدينار العراقي على بعض

مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2003 – 2018)

The relationship between monetary policy and especially the effect of the Iraqi dinar exchange rate on some indicators of economic development in Iraq for the period (2018-2003)

أ.م.د. سامي حميد عباس الجميلي الباحث ايهاب رعد نيسان نجم المعموري
جامعة الفلوجة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث الى قياس وتحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسة النقدية في العراق للمدة 2003-2018 سعر الصرف أنموذجاً، يعتمد اختيار هذه المدة على الظروف والأحداث التي مرت بها البلاد، بما في ذلك الغزو الأمريكي للعراق عام (2003)، والتغيرات في النظام السياسي، والأوضاع الأمنية غير المستقرة، والعمليات الإرهابية، وغيرها من الأمور الاقتصادية والسياسية، كل هذه الأوضاع والأحداث أدت إلى تدمير البنية الاقتصادية للعراق، ويهدف البحث الى التحقق من طبيعة العلاقة بين (السياسة النقدية متمثلة بسعر الصرف) وبين التنمية الاقتصادية من جهة أخرى وتم قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة المذكورة، باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة إلى أنموذج الانحدار الذاتي الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، لتقدير العلاقة قصيرة المدى وطويلة الأمد عبر الإجراءات القياسية، واستعمال البرنامج للتحليل القياسي (EViews 10).

وان من اهم هذه الاستنتاجات التي توصل لها البحث أن السياسة النقدية تتحدد بموجب فلسفة النظرية النقدية واتجاهات النظام السياسي الحاكم، وتشكل السياسة النقدية رافداً مهماً من روافد السياسة الاقتصادية للدولة التي يسعى البنك المركزي إلى القيام بها من خلال إجراءات وتدابير محددة لتحقيق أهداف معينة، فأن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الواردة في مقدار النقود يمكن إن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى استقرار اقتصادي وتعد السياسة النقدية من السبل التي يمكن اعتمادها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، واستنتج البحث أن سعر الصرف يعد أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي دوراً كبيراً ومهماً في تحديد السياسة النقدية للدولة لكونه يتأثر بالكثير من مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد أثرت الزيادة في عرض النقود بشكل سلبي على قيمة الدينار العراقي، مما أدى ذلك إلى تدهور قيمته وارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي وذلك بسبب التضخم، وتظهر نتائج تقييم النموذج القياسي وجود آثار إيجابية (طردية) ومعنوية إلى (Ag) القطاع الزراعي و (BP) لميزان المدفوعات و (T) لقطاع التجارة في سعر الصرف، وأن لكل مؤشر تأثيراً سلبياً (عكسياً) وتأثيراً كبيراً (AGDP) لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و (I) القطاع الصناعي و (RGDP) الناتج المحلي الإجمالي لسعر صرف الدينار العراقي بالنسبة إلى عملة الدولار الأمريكي في السوق الموازية، وعليه تسعى السياسة النقدية عن طريق استهداف سعر الصرف إلى تحقيق الاستقرار النقدي، فمن الضروري العمل على وضع سياسات واضحة للتحكم بأسعار الصرف بواسطة التحكم في العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وإيجاد نظام سعر صرف يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية.

Abstract

The research aims to measure and analyze the relationship between economic development and monetary policy in Iraq for the period 2003-2018, the exchange rate as a model. Unstable security, terrorist operations, and other economic and political matters, all these situations and events led to the destruction of the economic structure of Iraq, and the research aims to verify the nature of the relationship between (monetary policy represented by the exchange rate) and economic development on the other hand, and the impact of the policy was measured and analyzed Cash in achieving economic development in Iraq for the mentioned period, using modern standard models based on the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL), to estimate the short- and long-term relationship through standard procedures, and using the statistical program for standard analysis (EViews 10).

And one of the most important of these conclusions that the research reached is that monetary policy is determined according to the philosophy of monetary theory and the trends of the ruling political system, and monetary policy constitutes an important tributary of the tributaries of the state's economic policy that the central bank seeks to carry out through specific procedures and measures to achieve certain goals, the idea The main point of contemporary monetary theory is that changes in the amount of money can address economic imbalances and lead to economic stability. Monetary policy is one of the ways that can be adopted to maintain economic stability. The research concluded that the exchange rate is one of the most important economic indicators that play a large and important role in Determining the monetary policy of the state because it is affected by many indicators of economic development, and the increase in the money supply has negatively affected the value of the Iraqi dinar, which led to a deterioration in its value and a rise in the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar in the parallel market due to inflation, and the results of the model evaluation show The benchmark has positive (direct) and moral effects on (Ag) the agricultural sector and (BP) the balance of payments And (T) for the trade sector in the exchange rate, and that each indicator has a negative (inverse) effect and a significant impact (AGDP)) for the average per capita GDP and (I) the industrial sector and (RGDP) the GDP of the Iraqi dinar exchange rate in relation to the currency The US dollar is in the parallel market, and as such monetary policy seeks by targeting the exchange rate to achieve monetary stability, it is necessary to work on developing clear policies to control exchange rates by controlling the factors affecting the exchange rate, and finding an exchange rate system that is compatible with economic changes.

المقدمة:

تحتل السياسة النقدية مكانة أساسية في معظم اقتصادات العالم، وفي ظل نظام يهيمن عليه قطاع النقود تزداد هذه الأهمية مع توسع التبادلات المحلية والدولية، والبنك المركزي مسؤول عن الأثر في النقد والمناطق التي يُدار فيها بشكل أساس السياسات النقدية وتنفيذها، ويعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية، فهو ذو دور حيوي في تحديد السياسة النقدية للدولة، ولما كان سعر الصرف يتأثر بالعديد من التغيرات الاقتصادية، وجَبَ صياغة سياسة واضحة للتحكم في سعر الصرف عن طريق التحكم في العوامل التي تؤثر فيه، ولا يخفى أنَّ التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العراقي، كما هو الحال في مختلف الدول في طور التحول غرار مختلف الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق أهمية اعتماد سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق، وبناء نظام مصرفي ومالي سليم لضمان استقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وقد حرص العراق على تحقيق ذلك، فبعد عام (2003)، حصل البنك المركزي العراقي على الاستقلال في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها بحسب القانون رقم 56 لسنة 2004، وكان على صانعي السياسة النقدية اللجوء إلى التنمية (التوسع الاقتصادي لنظام سعر الصرف المقابل)، لذلك فإن محاولات قياس وتحليل أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف الدينار العراقي.

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من الاهتمام بموضوع قياس وتحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسة النقدية في العراق (سعر الصرف أنموذجاً)، نتيجة للتغيرات السريعة في النظام النقدي وأدوات السياسة النقدية وأسعار الصرف ولاسيما في الدول النامية والعراق منها واستقلالية البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، وتأتي هذه نتيجة لسلسلة من التغيرات الاقتصادية منذ عام 2003، وتتمثل هذه التغيرات في سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتحرير السياسة النقدية، والتغيرات في معاملات النقود في السوق العراقي.

مشكلة البحث :

ان التنمية هي زيادة الانفاق وهذا يؤدي الى الصعوبة في معالجة سعر الصرف وبالتالي في ارتفاع معدلات التضخم وصعوبة المحافظة على سعر صرف ثابت.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للسياسة النقدية والمتمثلة بأدواتها التي تشكو من عدم التنسيق والمؤامة بينها في تأثيرها على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، لتلافي الآثار غير المرغوبة التي يواجهها الاقتصاد العراقي في خلال مدة البحث.

هدف البحث :

يهدف البحث الى التحقق من طبيعة العلاقة بين (السياسة النقدية متمثلة بسعر الصرف) وبين التنمية الاقتصادية من جهة أخرى وهي كالآتي:

1. استعراض الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية والتنمية الاقتصادية على واقع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسة النقدية في العراق للمدة 2003 – 2018 (سعر الصرف أنموذجاً).
2. قياس مدى فاعلية السياسة النقدية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.
3. التعرف على الآثار التي أفرزتها المشاكل النقدية في التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث :

لتحقيق الغرض من هذا البحث واختبار فرضيته اعتمد هذا البحث على منهج الوصف التحليلي في إطار النظرية الاقتصادية وتأثيرها بالنسبة إلى أثر السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق (سعر الصرف أنموذجاً) للمدة 2003 – 2018.

حدود البحث :

الحدود المكانية للدراسة هي جمهورية العراق، إما الحدود الزمنية للدراسة ولذلك تم اختيار 2003-2018 وتم اختيار هذه الفترة بسبب الاقتصاد العراقي التي شهدت خلالها إصلاحات شملت قطاع النقود، بالإضافة إلى ذلك، تأثرت هذه الفترة أيضاً بأهم أزمات الاقتصاد العراقي، مثل حرب عام 2003، والتغيرات في النظام السياسي العراقي، والوضع الأمني غير المستقر الناتج، والحرب مع تنظيم داعش الإرهابي.

هيكل البحث :

تم تقسيم البحث الى محورين تناول الأول الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والتنمية الاقتصادية، في حين تناول المحور الثاني العلاقة بين السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

"يعد مفهوم السياسة النقدية من المفاهيم الحديثة نسبياً، إذ ظهر في أدبيات علم الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر، وتطور في غضون القرن العشرين من خلال الاهتمام بالاقتصاد التطبيقي الذي سعى إليه الاقتصاديون لمعالجة المسائل الخاصة بالسياسة النقدية الناجمة عن المشكلات التي أوجدتها الدورات الاقتصادية المتكررة لذلك فقد أصبحت جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة للدولة". (1)

عرفت السياسة النقدية على أنها التحكم والسيطرة للبنك المركزي في مقدار النقود وأسعار الفائدة من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث تعمل على الزيادة في مقدار النقود وتقليل أسعار الفائدة في مراحل الإنكماش وزيادة أسعار الفائدة وتقليل كمية النقود في مراحل التوسع من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتوازن (2)

أيضاً، هنا السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تنفذها السلطات النقدية والتي من خلالها تتحكم في شؤون النقد والائتمان ويتم إجراؤها عن طريق حصول تغييرات في (كمية النقد) "طرق دفع المبلغ" أو توفير النقد وبطريقة مناسبة للظروف الاقتصادية للدولة (3).

نظراً لتنوع الأفكار والمفكرين فإن مفهوم السياسة النقدية تنوع أيضاً، وسنتعامل مع عدد من التعريفات المختلفة:

❖ "هي التدابير والإجراءات التي تعتمدها السلطة النقدية لكمية النقود وتنسيق الإصدار بما يضمن سهولة وسرعة انتشار وحدة النقود وتنسيق السيولة العامة للإقتصاد لتأمين أهداف محددة" (4).

❖ "هي مجموعة من التدابير التي تعتمدها السلطة النقدية في المجتمع كالإشراف على الائتمان والتأثير عليه لتأمين الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها السلطة" (5).

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

1. إستقرار أسعار الصرف.

يشير سعر الصرف إلى النسبة المئوية لاستبدال نقد دولة ما بوحدة نقد ثانية، ويشير صرف العملات الأجنبية إلى العملية التي يمكن بها للبلد الاستحصال على سبل الدفع في دولة ثانية. (6)، وبهذا المدلول فإن المعني هو (سعر الصرف): هي عبارة عن مبادلة بين النقود من أجل توفير تسوية ودفع دوليين، حتى الآن تأمين هدف توفير إستقرار في سعر الصرف، يقترن بالهدف الثاني، وهو توفير إستقرار في المستوى العام للأسعار (المحلي وسعر الصرف الخارجي). (7)

2. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ميزان مدفوعات البلد هو (قيد دوري لكافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي في عام محدد)، تستعمل السياسة المالية لإصلاح الاختلالات الداخلية (الميزانية العامة)، في الأثناء تستعمل السياسة النقدية لإصلاح الاختلالات الخارجية (ميزان المدفوعات)، ويقدم ميزان المدفوعات أيضاً هو حساب يدون قدر الديون والحقوق بين دولة محددة والعالم الخارجي، نظراً لأنه عادة ما يتواصل في غضون عام أو نحو ذلك، فمن الممكن تحديد تقدمه الاقتصادي وحصر الوضع المالي للبلد نسبة إلى العالم

(1) Eniziq, Text Book on monetary policy, 3rd (London MACMILLAN st.) martin's press, 1972, p 32-33

(2) محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء، عمان، 2011، الطبعة الأولى، ص18

(3) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص207

(4) حسين هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص142

(5) محمد مروان السمان، مبادئ تحليل الاقتصاد الجزئي والكلّي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص256

(6) د. محمود يونس، مقدمة في نظريته التجارة الدولية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية وبيروت، 1984، ص161

(7) د. يسرى السامرائي - د. زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار ألوان للطباعة والنشر، 2005، ص188

الخارجي، في معظم الحالات، يكون الجانبان من ميزان المدفوعات غير متساويين، وقد يكون هناك فائض أو عجز، وتحاول الحكومة اجتتاب إستخدام سبل مختلفة، بما في ذلك إنجاح الصادرات وحصر الواردات. (8)

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية: الأدوات الكمية (غير المباشرة)

1. سعر إعادة الخصم

كانت أسبق أداة يستعملها البنك المركزي للتأثير في مقدار الائتمان الذي توفره المصارف التجارية للاقتصاد، وأمسى مصرف إنجلترا أسبق من استخدم هذه الأداة منذ سنة 1839 وأستعملها أداة فقط كسياسة نقدية طوال (القرن التاسع عشر)، والسعر الذي يتلقاه البنك المركزي على المصارف التجارية مقابل تخفيضات على الأعمال قصيرة الأمد والأوراق المالية وإقراض السندات الحكومية للاستحصال على مصادر نقدية مستحدثة لدعم احتياطياتها أو تحفظاتها النقدية ورفع استطاعتها الائتمانية، عادة ما تختار المصارف التجارية إرجاع خصم أصولها المالية إلى البنك المركزي كطريقة اقتراض نهائية حين تحتاج إلى توفير السيولة النقدية كسلف شخصية وللمشاريع. (9)

2. عمليات السوق المفتوحة:

تشير سياسة السوق المفتوحة إلى تدخل البنك المركزي في سوق المال (النقد) لتقليل أو رفع حجم كتلة النقد. (10)، من خلال الشراء ومبيع الأوراق التجارية والمالية بشكل عام وسندات الحكومية بشكل خاص، وتفترض واحدة من أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية، وخاصة في البلدان المتطورة، وقد تم استخدامها لأول مرة من قبل بنك (إنكلترا) في عام 1931، ثم في عام 1938 من بعدها (فرنسا). (11)، والغرض في سوق المال أو النقد، كبائع أو مشتري لهذه السندات الخاصة أو الحكومية، الهدف هو تقليل أو رفع الإحتياطيات النقدية أو كمية السيولة للبنوك التجارية والتأثير على قدرتها على إنشاء الائتمان، وفي التالي تحويل النقد بطريقة تتوافق مع درجة النشاط الإقتصادي الدوران. (12)

3. سياسة التغير في الإحتياطي النقدي القانوني

يجب على المصارف أن تحتفظ بأموال في خزائنها لدفع ودائع وسحوبات العملاء، ويتم سحب هذه الحسابات وفقاً للقانون أو الدستور والأعراف، ويجب أن تحتفظ بالاحتياطيات في البنك، وأنشأت حساباً جارياً للبنك المركزي، والغاية منه حل أعمال المقاصة بين المصارف، وتعويض الانخفاض النقدي في الخزينة وإصدار القروض. (13)

المطلب الرابع: الأدوات النوعية (المباشرة)

1. الشروط للإقراض أو متطلبات الهامش

هذه الأداة هي قيود كمية مباشرة على الطلب على الائتمان، ويمكن للبنك المركزي استخدام هذه الأداة لتعديل الائتمان البنكي أو المصرفي، ويمكن استخدامها أيضاً لتقليل المضاربة في أسواق العملات والأسواق للمال، وتشير متطلبات الهامش إلى الفرق بين سقف القرض المقدم والقيمة السوقية للسند، ووفقاً لهذه المتطلبات، لا يمكن للبنوك تقديم أو منح سلف للمستثمرين دون تقديم السندات كتأمين من خلال ضمانات السندات. (14)

(8) جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 94

(9) عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990، ص 589 – 590

(10) قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 90

(11) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 125

(12) محمود عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 2002، ص 187

(13) عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، 1990، مصدر سابق، ص 606

(14) Peter S. Rose, Money and capital market, 6 ed (U.S.A), IrwinMcGraw _ Hill, 1997, p 484

2. سياسة أسعار الفائدة

يعمل البنك المركزي على رفع أو خفض سعر الفائدة على القروض مع البنوك العامة، حسب الحالة، في حالة حدوث تضخم، يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة على القروض، وقد تتسابق المصارف التجارية على رفع ودائع العملاء وإصدار الفائدة على الودائع تحت الطلب، الأمر الذي سيؤدي إلى الزيادة في أسعار الفائدة بشكل حاد، وبالتالي يمكن للبنك المركزي وضع مستوى أعلى على مزاي الودائع الممنوحة من قبل المصارف التجارية. (15)

3. تنظيم أو تنسيق الائتمان العقاري

معضلة الإسكان هي واحدة من المعضلات الأساسية في غالبية الدول (حتى لو لم يكن كل دول العالم)، ويمكن للبنك المركزي أن يقلل من انطوائها في غضون تسهيل الوصول بالنسبة للسلف لتشييد المنازل عن وسيلة تقليل مبلغ الدفعة المقدمة، وتمديد فترة السلفة، وما إلى ذلك، يجب على البنك إثبات الحد الأقصى لمقدار السلفة للحكومة المركزية وتحديد مدة الاسترجاع. (16)

المطلب الخامس: مفهوم التنمية الاقتصادية

"Development" تطوير لفظ التنمية في الإنجليزية، كما يشير المعنى إلى التنمية، وكذلك تطور اللغة العربية، حيث أصبح مصطلح التنمية شائعاً جداً بعد الحرب العالمية الثانية". (17) وهذا لأن الكثير من البلدان النامية حققت الحرية في السعي لتوفير النمو المادي وتحقيق الإنصاف الاجتماعي. (18)، يأتي تطور اللغة من النمو - فعلة الثلاثي: بمدلول نما ينمو هو "النمو والتكاثر، نمو زراعة ونمو الصبي ونمو المال". (19)

المطلب السادس: أهداف التنمية الاقتصادية

ويجب أن يهدف فهم مستوى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق بعض الأهداف التي تركز على التطور الاجتماعي والرفاهية ومستويات الحياة المتقدمة بحيث يمكن لأشخاص هذا المجتمع أن يعيشوا عيشة نبيلة، ولا ريب في أن تأمين هذه الأهداف سيكون الدول النامية من دخول درجة تقدمية من أجل تحقيق رغبة هذه الدول في التقدم والتحول في كافة مجالاتها (الثقافة والسياسة والاجتماع والاقتصاد). (20)

وتختلف أهداف كل بلد وفقاً للظروف والمقاييس، ولكن هذه الأهداف تقتصر عادةً على الآتي:

- 1- تطوير الأوضاع لميزان المدفوعات وتطوير الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والصحية وتكوين وظائف مستحدثة لإدراك القوى النشيطة التي يتوقع أن يولدها النمو السكاني. (21)
- 2- الدعم المالي وحل الفساد الإداري والمالي وتغيير الهيكل التناسبي للإقتصاد الوطني وإدارة الديون المستحقة على البلدان الأجنبية. (22)

(15) عبد النعيم مبارك وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1999، ص 217

(16) د. محمود يونس - د. عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والصيرفة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982، ص 199

(17) صبري فارس إلهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناخ، عمان - الأردن، 2003، ص 16

(18) ياسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص 43

(19) عبد الغني عبود، في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1992، ص 23

(20) علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي - الواقع - العوائق - سبل النهوض، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، الطبعة الأولى، ص 10

(21) سهاد كشكول عبد، التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، بغداد - العراق، 2013، المجلد الثامن - العدد (24) - الفصل الثالث، ص 470

(22) عباس ناصر سعدون - علي غانم شاكر، دور الضرائب في دعم التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط - كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، العدد (28) - الجزء الأول، ص 380 - 381

المطلب السابع: أبعاد التنمية الاقتصادية

1- البعد المادي للتنمية:

يجب أولاً أن يكون الجانب المادي للتنمية الاقتصادية هو رأس المال المتحقق، ويمكن لهذا رأس المال أن يدرك أو يؤذن بتقدم التوزيع الاجتماعي للتوظيف، من خلال التحول من الصنع اليدوي إلى الصنع الميكانيكي أو الآلي، ويمكن توفير ذلك عن طريق رفع العائد القومي للدولة. (23)

2- البعد السياسي للتنمية:

التنمية تتطلب التحرير والاستقلالية الاقتصادية، ويشمل الجانب السياسي للتنمية التخلص من كل المستعمرات المباشرة والخضوع الاقتصادي، إذا بات الأمر (الواقع) يجبر الدول النامية عن البحث عن رأس المال الأجنبي والموارد التكنولوجية، ومع ذلك، يحتم أن تكمل هذه الموارد القدرة المحلية للبلد حتى لا تؤدي إلى النفوذ على اقتصاد البلد النامي. (24)

3- البعد الحضاري للتنمية:

أفضت سلوكيات التنمية المواكبة من فكر التنمية بأبعاد حديثة إلى عموم نواحي المعيشة، ومن ثم أن تكون لها خصائص مختلفة (القيم والسلوكيات والخصال والأنظمة السياسية وأنماط الإنتاج والحرية التامة للدول النامية والظروف الاجتماعية والارتفاع العلمي) ولادة حضارة حديثة، هذا لا يتقيد على النواحي الاقتصادية والسياسية، ولكن يجب أن يسع إلى كل نواحي العيش الاجتماعي والفكري. (25)

ثانياً : العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة سعر الصرف والتنمية الاقتصادية

يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إتباع السياسات النقدية هدفها الرئيسي هو جعل الاقتصاد قوي ومتوازن، من خلال اعتماد الدولة على السياسة النقدية، ويمكن تحقيق أهدافها المختلفة بإتباعها الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من تحقيق أهدافها لهدف التحكم بعرض النقد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من أجل خلق ظروف ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولا يزال الباحثون يواجهون العديد من الألغاز عند دراسة العوامل النقدية وأثرها والدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية. (26)، إن فاعلية أو انطباع السياسة النقدية هي الدرجة التي تؤثر بها السياسة النقدية على الأنشطة الاقتصادية الشاملة لتأمين الأهداف التي تتبعها السياسة النقدية، وكما بينا من قبل، فإن الأهداف التي تتبعها السياسة النقدية كما يمثل تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب لقطاع الإنتاج، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في سعر العملة المحلية، ومشاركة السياسة النقدية في تعجيل عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها الدول النامية. (27)، وفقاً للتفاوت بين الهيكل الاقتصادي الوطني للبلدان النامية والهيكل الاقتصادي الوطني للبلدان المتطورة، نرى أن الأهداف للسياسة النقدية مختلفة أيضاً، ومن أجل توفير التنمية الاقتصادية، تختلف البلدان النامية عن البلدان الرأسمالية المتقدمة بطرق معينة وهي مشكلة الهبوط الحاد في رأس المال وهبوط معدل الادخار. (28)،

(23) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، 1986، ص 70

(24) هرامزة مريم، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الاقتصاد السعودي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، رسالة ماجستير، ص 7

(25) يحيى غني النجار - آمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية - نظريات - مشاكل - مبادئ - سياسات، دار الكتب للطباعة والنشر،

وزارة التعليم العالي - جامعة الموصل، العراق - بغداد، 1991، ص 308

(26) د. جلال محمد علي احمد، التنمية الاقتصادية ضمن النظرية والإستراتيجية، مطبعة ارقب الميناء، بغداد - العراق، 1978، ص 52

(27) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص 302

(28) د. احمد عبد العزيز الشراوي، مدخل لبحث وسائل التطوير النظام المالي المصري، معهد التخطيط القومي، القاهرة - مصر، 1973، ص

إن أحد الأهداف للسياسة النقدية هو تعزيز عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير بيئة مناسبة لإجراء الأعمال والمناهج (التنمية الاجتماعية والاقتصادية) في الدول النامية، ويمكن تحقيق هذا الهدف عندما تحقق السياسة النقدية الأهداف السبابة بنجاح، يخلق بيئة مناسبة للأعمال الإستثمارية، ويساعد أيضًا على إجراء رسم المناهج الخاصة بالتنمية في الدول النامية، وبالتالي تسريع عملية التنمية الاقتصادية.⁽²⁹⁾ وشدد أنصار المدارس النقدية على أن التضخم يؤدي إلى التنمية الاقتصادية، وأن زيادة معدل نمو عرض النقود من شأنه أن يقلل من وظيفة الاستهلاك ويزيد من وظيفة كثافة رأس المال، حيث يكون لمتوسط الإنتاجية في العمل صلة فعالة أو (إيجابية) مع كثافة الرأس المالي.⁽³⁰⁾

المطلب الأول: (سعر الصرف)

• **سعر الصرف:** "يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية اللازم دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية".⁽³¹⁾

1. وظائف سعر الصرف:⁽³²⁾

- **وظيفة قياسية:** يعول المنتجون المحليون على سعر الصرف لقياس ومفاضلة السعر المحلي لبضاعة محددة بسعر السوق العالمي، ويجسد سعر الصرف بالنسبة للدولار الأمريكي الرابط بين الأسعار المحلية والدولية.
- **وظيفة تطويرية:** أي أنه يشجع سعر الصرف (دور سعر الصرف) في توسعة صادرات محددة إلى أحياء محددة.
- **وظيفة توزيعية:** يؤدي سعر الصرف وظيفة أو دور توزيعي على المستوى الاقتصادي العالمي بسبب علاقته بالتجارة في الخارج، لأن الأخيرة تعيد تقسيم العائد الوطني والثروة المحلية بين دول العالم.

2. أنظمة سعر الصرف:

- **نظام سعر الصرف المرن (المعوم):**

بسبب نمو الارتباطات الاقتصادية العالمية والتدفق الهائل لرأس المال، اتخذت أغلب البلدان نظام سعر الصرف المرن عوضاً من نظام سعر الصرف الثابت ونظام التحكم في سعر الصرف، بالإضافة إلى ذلك، ولأن النظام يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف، فذلك لأن السلطة النقدية تعدل سعر الصرف وفقاً للمؤشرات الاقتصادية للدولة.⁽³³⁾

- **نظام سعر الصرف الثابت:**

إنه نظام لم يعد موجوداً وينجز تنفيذه وفقاً للشروط التالية:

- أ- العملة المحلية لها قدر ثابت من الذهب.
 - ب- وفقاً لسعر الصرف الثابت الذي يحدده وزن وحدة العملة من الذهب، يمكن استبدال الذهب بالعملة المحلية، والعكس صحيح.
- ويؤدي الارتباط بين العملات الوطنية إلى مجموعة أسعار الصرف الثابتة للذهب والأسعار الثابتة بين هذه النقود، والتفاوتات الدقيقة المحتملة في أسعار الذهب التي تتقلب بين البلدان وفقاً لكلف النقل والتأمين.⁽³⁴⁾

- **نظام الرقابة على الصرف (الصرف المدار):**

⁽²⁹⁾ رمزي محمود – خبير في الاقتصاد والعلوم السياسية، التيسير الكمي – سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2019، ص 37

⁽³⁰⁾ د. احمد حسين إلهيتي – د. أسوس فخر الدين أيوب، دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق – الأنبار، 2012، المجلد (4) – العدد (8)، ص 17

⁽³¹⁾ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، مصر – القاهرة، 2007، ص 838

⁽³²⁾ عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، الطبعة الأولى، ص 149 - 150

⁽³³⁾ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 165

⁽³⁴⁾ علي حافظ منصور – احمد الصفتي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة – مصر، 1995-1996، ص 425

وهذا يعني أنه من خلال التحكم في النقد الأجنبي، تضع السلطات النقدية قيوداً على معاملات الصرف الأجنبي. وبموجب هذا النظام، يكون الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى ذلك، فإن تغيير العملات إلى عملات ثانية لا يعتمد بشكل صارم على القواعد والشروط التي توجبها السلطات النقدية في غضون الأثر على الطلب والعرض على العملات الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف. (35)

الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي. (36)

سعر الصرف الموازي	سعر الصرف الرسمي
• يعمل به في السوق في الداخل (في الأسواق الموازية)	• يعمل به في المبادلات في الخارج (المبادلات التجارية الرسمية)
• يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت	• يوجد سعر واحد في أغلب الأحيان
• يكون غير نظامي بعيداً عن السلطات الرقابية والإشراف	• يكون نظامي تحت إشراف ورقابة السلطة

جدول (1) تطور سعر الصرف الموازي في العراق ومعدل التغير السنوي للمدة (2003 - 2018)

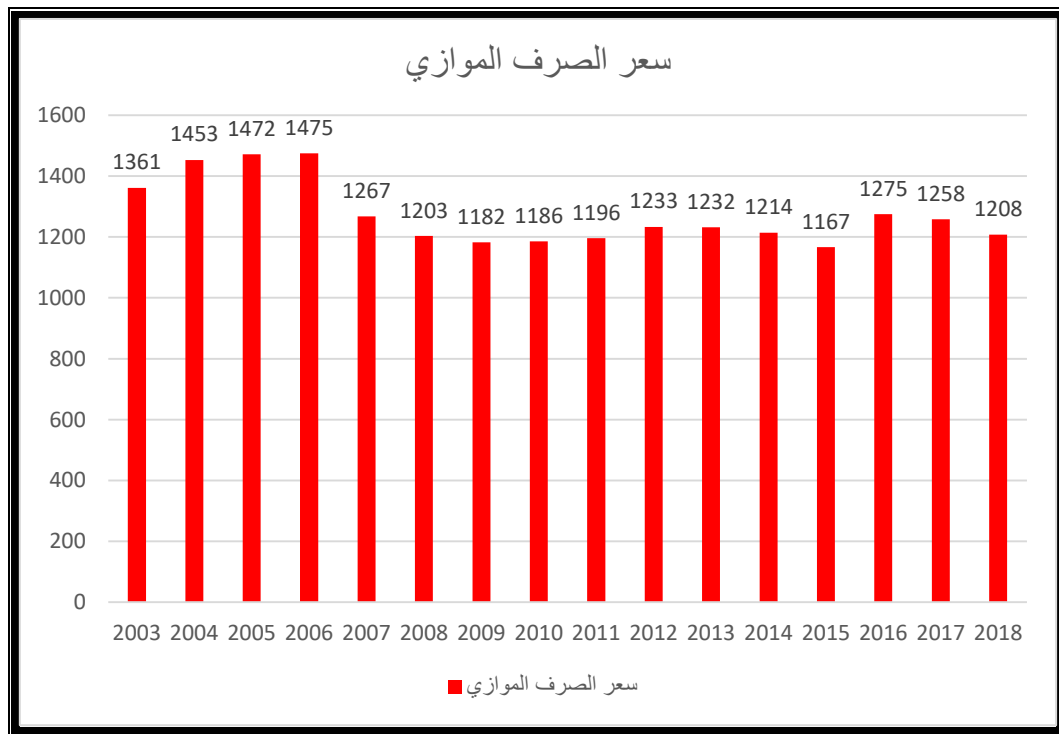
السنوات	سعر الصرف الموازي	معدل تغير سعر الصرف الموازي %
2003	1361	
2004	1453	6.7
2005	1472	1.3
2006	1475	0.2
2007	1267	(14.1)
2008	1203	(5.0)
2009	1182	(1.7)
2010	1186	0.3
2011	1196	0.8
2012	1233	3.1
2013	1232	(0.1)
2014	1214	(1.5)
2015	1167	(3.1)
2016	1275	9.2
2017	1258	(1.3)
2018	1208	(3.1)

المصدر:

- البيانات: العمود (1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، صفحات متفرقة، لسنوات مختلفة.
- العمود (2) تم احتسابه من قبل الباحث.
- الأرقام بين قوسين () تعني الإشارة سالبة.

(35) دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، أطروحة دكتوراه، ص 19

(36) قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل - حالة الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان - الجزائر، 2016، رسالة ماجستير، ص 4-5



الشكل (1) سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (2003 – 2018)
المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول (1).

من الجدول (1) والشكل (1) الذي يوضح سعر الصرف الموازي في السوق العراقية، حيث كان سعر الصرف في السوق الموازي عام (2003) يبلغ (1361) دينار في حين بلغ (1208) دينار عام (2018)، عندما بلغ سعر الصرف للسوق العراقية (1361) دينار عام (2003) وتدهور سعر الصرف عام (2004)، ووصول سعر الصرف (1453) دينار ومعدل التغيير هذا العام كان (6.7) %، حدث هذا الارتفاع في سعر الصرف في السوق الموازي (يعني انخفاض قيمة الدينار العراقي) في العامين (2004-2003)، بسبب شن الحرب على العراق واحتلال الولايات المتحدة له وتغيير النظام، أما بعد هذين العامين (2004-2003)، حصل أيضاً تراجع في قيمة الدينار العراقي ليصبح سعر الصرف نحو (1472) دينار وبمعدل التغيير (1.3) % في العام (2005) بسبب بدء تبديل العملة العراقية التي لجأ إليها البنك المركزي واستعمال العملة الحديثة للتداول، وأيضاً غلق الحدود لدواعي أمنية وكذلك لجأت السياسة النقدية بخلق أدوات لسيطرة البنك المركزي على الفائدة النقدية⁽³⁷⁾، وفي عام (2006) بلغ سعر الصرف حوالي (1475) دينار، وكان معدل التغيير (0.2) %، والذي ارتفع بشكل طفيف بسبب الوضع الأمني والطائفي لعام (2006) أما في العامين (2008-2007)، بلغ سعر الصرف في عام (2007) نحو (1267) دينار وكان معدل التغيير (-14.1) % وفي عام (2008) بلغ سعر الصرف الموازي (1203) دينار ومعدل التغيير (-5.0) % سلبياً أيضاً وتحسن سعر الصرف مقارنة عن الأعوام السابقة (سعر الصرف الموازي) وفي الأعوام (2009-2010-2011)، بأسعار الصرف الموازية بالمستقرة في تلك الأعوام كما وصل السعر في عام (2009) إلى (1182) دينار ومعدل التغيير (-1.7) % وفي (2010) حتى بلغ السعر (1186) دينار ومعدل التغيير (0.3) % وفي عام (2011) سعر الصرف بلغ مستواه (1196) دينار ومعدل التغيير (0.8) % ويرجع ذلك إلى الاستقرار وزيادة احتياطات النقد الأجنبي للبنك المركزي العراقي، أما في العامين (2012-2013)، ارتفع سعر الصرف مرة أخرى، لأن سعر الصرف الموازي في السوق بلغ حوالي (1233) دينار في عام (2012)، ومعدل التغيير (3.1) % ورفع احتياطات النقد الأجنبي للبنك المركزي العراقي، مما زاد إلى أكثر من (66) مليار دولار أمريكي نهاية عام

(37) عبد الخالق ديب الجبوري - دعاء عبد الأمير عبد المهدي، أثر سعر الصرف في الاستخدام في العراق للمدة من (1990 – 2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية – جامعة بابل، (بحث مستل من رسالة ماجستير)، العراق، 2018، المجلد 10 – العدد 2، ص 59

(2012)، والتي تعد سنداً وغطاء للعملة في العراق⁽³⁸⁾، وفي سنة (2013)، حيث بلغ (1232) دينار، ومعدل التغير بلغ حوالي (-0.1) %، سعر الصرف غير مستقر بسبب الإيرادات، لأن اعتماد العراق على إيرادات النفط هو المصدر الأساسي للاعتماد عليه، قد يكون سوق النفط معرض للتقلبات، وفي عام (2014) بلغ سعر الصرف (1214) دينار ومعدل التغير نحو (-1.5) % على الرغم من أن العراق تعرض إلى حالات مختلفة في الأعمال الإرهابية عام (2014) إلا أنه مازال يحتفظ بالتوازن في السوق، ولكن في عام (2015) حدث تحسن طفيف، بسبب تأكيد التزام البنك المركزي العراقي بمبيعاته من العملة، ففي سنة (2015) فإن سعر الصرف بلغ نحو (1167) دينار ومعدل التغير (-3.1) % ويعود السبب في ذلك إلى تحديد سقف أو الحد الأقصى للمبيعات في نافذة العملة (75 مليون دولار أمريكي في اليوم)، ووعد البنك المركزي بتحديد سقف للمبيعات على أساس عادل⁽³⁹⁾ وفي عام (2016) وصل سعر الصرف الموازي إلى (1275) دينار، وكان معدل التغير (9.2) %، وهذه الزيادة في الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بسبب إعلان البنك المركزي العراقي إصراره تخفيض مبيعاته من العملة الصعبة بنسبة 50% من قبل محافظ البنك المركزي⁽⁴⁰⁾، أما في العامين (2017-2018)، فقد حافظ سعر الصرف نسبياً إذ بلغ عام (2017)، سعر الصرف الموازي نحو (1258) دينار، ومعدل تغير نحو (-1.3) %، وعام (2018)، نحو (1208) دينار ومقدار التغير نحو (-3.9) %، وان هذا الانخفاض في سعر الصرف في عامي (2017-2018) يعود ذلك في نجاح السياسة النقدية التي وضعها البنك المركزي لعامي (2017-2018)⁽⁴¹⁾.

(38) محمود محمد محمود داغر وحسين عطوان مهوس معارج، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004 - 2012)، البنك المركزي العراقي، العراق، بدون سنة، ص 9، للمزيد الاطلاع على الرابط التالي:

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-15223199803687.pdf>

(39) حيدر حسين آل طعمة، موازنة 2015 وقضيم الدينار العراقي - دراسة الأسباب والتداعيات، الاقتصاد العراقي - الدينار العراقي - مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية - الموازنة، شبكة النبا المعلوماتية، في 2015/3/25، للمزيد الاطلاع على الاتي:

<https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/1482>

(40) الصفحة الرسمية لقناة الجزيرة، الدينار يتراجع أمام الدولار، تاريخ النشر 28 / 3 / 2016، للمزيد الاطلاع على الاتي:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2016/3/28/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1>

(41) محمود داغر، شبكة ناس NAS، البنك المركزي لـ ناس: قيمة الدينار العراقي ازدادت بنسبة 9%. وهذه أسباب استقرار سعر الصرف، تاريخ النشر 20 / 11 / 2018، للمزيد الاطلاع على الاتي:

<https://nasnews.com/view.php?cat=2145>

جدول (2) النتائج التقديرية للمعاملات قصيرة المدى وطويلة المدى ومعلومات تصحيح الخطأ (ECM) للنموذج المقدر

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(EXR)				
Selected Model: ARDL (4, 4, 4, 4, 4, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/05/20 Time: 13:23				
Sample: 2004Q1 2017Q4				
Included observations: 52				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1085.301	84.68988	12.81500	0.0000
EXR (-1) *	-1.032816	0.071017	-14.54332	0.0000
AG (-1)	5.74E-05	4.83E-06	11.87905	0.0000
AGDP (-1)	-6.71E-05	4.29E-05	-1.562181	0.1367
BP (-1)	0.005316	0.000852	6.238493	0.0000
I (-1)	-7.87E-05	1.20E-05	-6.568202	0.0000
RGDP (-1)	-2.30E-06	1.00E-06	-2.304264	0.0341
T (-1)	6.53E-05	5.80E-06	11.26250	0.0000
D (EXR) (-1)	0.184927	0.064745	2.856256	0.0109
D (EXR) (-2)	0.233640	0.070502	3.313958	0.0041
D (EXR) (-3)	0.318906	0.081563	3.909942	0.0011
D (AG)	7.14E-05	7.56E-06	9.442947	0.0000
D (AG) (-1)	-3.94E-06	6.73E-06	-0.586265	0.5654
D (AG) (-2)	-1.33E-05	6.70E-06	-1.983840	0.0637
D (AG) (-3)	-2.04E-05	7.14E-06	-2.856853	0.0109
D (AGDP)	-5.68E-05	4.36E-05	-1.303009	0.2099
D (AGDP) (-1)	-4.50E-05	4.09E-05	-1.100143	0.2866
D (AGDP) (-2)	-8.71E-05	4.09E-05	-2.129638	0.0481
D (AGDP) (-3)	-0.000123	3.97E-05	-3.094677	0.0066
D(BP)	0.004897	0.001226	3.992480	0.0009
D (BP) (-1)	-0.002066	0.001009	-2.047400	0.0564
D (BP) (-2)	-0.003212	0.000960	-3.345307	0.0038
D (BP) (-3)	-0.003945	0.000988	-3.994349	0.0009
D (I)	0.000114	3.09E-05	3.686356	0.0018
D (I) (-1)	0.000127	2.88E-05	4.393029	0.0004
D (I) (-2)	7.87E-05	2.72E-05	2.890536	0.0102
D (I) (-3)	2.24E-05	2.69E-05	0.831916	0.4170
D (RGDP)	-8.68E-07	1.66E-06	-0.522160	0.6083
D (RGDP) (-1)	3.72E-06	1.32E-06	2.815577	0.0119
D (RGDP) (-2)	5.40E-06	1.32E-06	4.081744	0.0008
D (RGDP) (-3)	6.56E-06	1.33E-06	4.935865	0.0001
D(T)	6.19E-05	5.72E-06	10.82292	0.0000
D (T) (-1)	-1.20E-05	4.50E-06	-2.673877	0.0160
D (T) (-2)	-1.74E-05	4.82E-06	-3.621296	0.0021
D (T) (-3)	-2.33E-05	5.65E-06	-4.118927	0.0007
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AG	5.55E-05	2.22E-06	25.00845	0.0000
AGDP	-6.49E-05	3.99E-05	-1.625213	0.1225
BP	0.005148	0.000668	7.708976	0.0000
I	-7.62E-05	1.21E-05	-6.289395	0.0000
RGDP	-2.23E-06	9.99E-07	-2.232577	0.0393
T	6.33E-05	3.65E-06	17.32726	0.0000
C	1050.817	25.46852	41.25942	0.0000
EC = EXR - (0.0001*AG -0.0001*AGDP + 0.0051*BP -0.0001*I -0.0000				
*RGDP + 0.0001*T + 1050.8166)				

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

تقييم المقدرات لمعاملات النموذج على المدى القصير وال المدى الطويل

نستخلص النتائج من الجدول (2) الآتي:

أ. يبين معامل (AG) الزراعة (Agriculture) تقدير قصير الأمد وطويل الأمد للاستجابات (الطردية) الإيجابية والرئيسية في النموذج، عندما يصل جزء من الميل الحدي إلى تقدير النموذج ل AG (7.14E-05%) في الأمد القصير، أي إنه حصلت الزيادة في AG (1%) تقريباً نسبتها تحصل الزيادة في exr بنسبة تبلغ (7.14E-05%) في الأمد القصير، وعندما يصل جزء من النموذج المقدر (5.55) في الأمد الطويل، بمعنى آخر، زيادة AG بنسبة تبلغ (1%) تقريباً تحدث زيادة (إضافة) في exr بنسبة تبلغ (5.55%) في الأمد الطويل.

ب. يوضح AGDP (متوسط نصيب الفرد من الناتج) الاستجابة العكسية، قصيرة وطويلة الأمد ليست معنوية في نموذج التقدير، إذ بلغت بالنسبة إلى ال AGDP تبلغ (5.68E-05-) تقريباً في الأمد القصير، بعبارة أخرى، زاد متوسط الناتج المحلي الإجمالي AGDP بنسبة تبلغ (1%) يسفر عن انخفاض في exr بنسبة تصل إلى (5.68E-05-) في الأمد القصير، وعندما يصل النموذج المقدر تبلغ (6.49-) تقريباً في الأمد الطويل، بمعنى آخر، على المدى الطويل، ستحدث زيادة في AG بنسبة تبلغ (1%) ستؤدي إلى تقليل exr (6.49) تقريباً.

ج. يوضح BP (ميزان المدفوعات) تقدير قصير الأمد وطويل الأمد للاستجابات (الطردية) الإيجابية والمعنوية في النموذج، عندما يصل تقدير النموذج ل BP (0.00489) في الأمد القصير، بمعنى آخر، زيادة ميزان المدفوعات BP بنسبة تبلغ (1%) ستؤدي عن زيادة exr بنسبة تصل إلى (0.00489%) في الأمد القصير، وعندما يصل النموذج المقدر إلى (0.0051) في الأمد الطويل، بمعنى آخر، هي زيادة في BP بنسبة (1%) تقريباً سيحدث زيادة في exr بنسبة تصل إلى (0.0051%) في الأمد الطويل.

د. يبين (قطاع الصناعة) تقدير قصير الأمد وطويل الأمد للاستجابات العكسية والمعنوية في النموذج، عندما يصل تقدير النموذج ل (تبلغ (7.87-) تقريباً في الأمد القصير، بمعنى آخر، زيادة في (1%) بنسبة تبلغ (1%) سيحدث تقليل في exr بنسبة تصل إلى (7.87-) في الأمد القصير، يصل النموذج المقدر إلى (7.62-) تقريباً في الأمد الطويل، بمعنى آخر، الزيادة في (1%) بنسبة تبلغ (1%) تقريباً يحدث إنخفاض في ال exr بنسبة تصل إلى (7.62-) في الأمد الطويل.

هـ. يوضح RGDP (الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية) تقدير قصير الأمد وطويل الأمد، الاستجابة العكسية، في النموذج، وعندما يصل تقدير النموذج ل RGDP يبلغ (2.30-) تقريباً في الأمد القصير، بمعنى آخر، زيادة في RGDP بنسبة تبلغ (1%) تقريباً يؤدي إلى انخفاض exr بنسبة (2.30%-) في الأجل القصير، في حين بلغ النموذج المقدّر (-) 2.23 في الأجل الطويل، قدر RGDP بنسبة (1%) يسفر عن نقصان في exr بنسبة تصل إلى (2.23%-) تقريباً في الأمد الطويل.

و. يوضح T (قطاع التجارة) تقدير قصير الأمد وطويل الأمد للاستجابات الإيجابية (الطردية) والمعنوية في النموذج، وعندما يصل تقدير النموذج ل T حيث بلغ (6.53) في الأمد القصير، بمعنى آخر، أُلزِمت T بنسبة تبلغ (1%) تقريباً يسفر عن الزيادة في exr بنسبة تصل إلى (6.53%) تقريباً في الأمد القصير، وعندما يصل النموذج المقدّر (6.33) في الأمد الطويل، بمعنى آخر، الزيادة في T بنسبة تبلغ (1%) تقريباً يسفر عن الزيادة في exr بنسبة تصل إلى (6.33%) تقريباً في الأمد الطويل.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات

1. يلاحظ أنّ السياسة النقدية تتحدد بموجب فلسفة النظرية النقدية واتجاهات النظام السياسي الحاكم، وتعد حلقة الوصل التي تترجم النظرية إلى الواقع العملي، وتشكل السياسة النقدية رافداً مهماً من روافد السياسة الاقتصادية للدولة التي يسعى البنك المركزي إلى القيام بها عن طريق إجراءات وتدابير محددة لتحقيق أهداف معينة، فإنّ الفكرة الرئيسة للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أنّ التغيرات الممكنة في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى استقرار اقتصادي وتعد السياسة النقدية من السبل التي يمكن استعمالها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.
2. يظهر من البحث أنّ سعر الصرف يعد أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي دوراً كبيراً ومهماً في تحديد السياسة النقدية للدولة لكونه يتأثر بالكثير من مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد أثرت الزيادة في عرض النقود بشكل سلبي على قيمة الدينار العراقي، مما أدى ذلك إلى تدهور قيمته وارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي وذلك بسبب التضخم.
3. كان ضمن واجبات وإدارة وأدوات السياسة وما تبعها في قانون البنك رقم 56 لسنة 2004 للبنك المركزي من نافذة العملة قلل من الأثر السلبي لعرض النقد الناتج عن الزيادة في الإنفاق، والذي بدوره أدى إلى انخفاض معدل نمو عرض النقد، خلال المدة (2003 - 2018)، فيما أسهم في تحسين قيمة الدينار العراقي وانخفاض سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي، أي إن السياسة النقدية استخدمت أدواتها غير المباشرة للحفاظ على سعر صرف جيد للدينار العراقي مقابل الدولار، وقد أسهمت استقلالية البنك المركزي العراقي التي منحت له على وفق القانون رقم 56 لسنة 2004م، في تحسين سعر الصرف وخفض معدلات التضخم.

ثانياً : التوصيات

1. تسعى السياسة النقدية عن طريق استهداف سعر الصرف إلى تحقيق الاستقرار النقدي، فمن الضروري العمل على وضع سياسات واضحة للتحكم بأسعار الصرف بوساطة التحكم في العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وإيجاد نظام سعر صرف يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية، أي إن البنك المركزي يمكن أن يتدخل لتغيير سياسته أو ما يسمى بالسياسة النقدية وذلك بتغيير الائتمان وتقليص كمية النقود من التداول ورفع معدل الفائدة.
2. الالتزام بالتنوع الهيكلي للاقتصاد العراقي بدلاً من الاعتماد فقط على الصادرات النفطية، لتلافي تأثير صدمات العملة على الاقتصاد، سواء كانت داخلية أو خارجية، ولحل الاختلالات الهيكلية ودعم الناتج المحلي الإجمالي.

3. الحفاظ على سعر صرف ثابت بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي يتحقق عن طريق الحفاظ على نسبة أكبر من احتياطات النقد الأجنبي في البنك المركزي، لأن سعر الصرف هو القوة الاقتصادية للبلاد عن طريق ميزان المدفوعات، الميزان الذي يربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاديات الأخرى يتوافق مع الميزان الخارجي ويحافظ على القيمة الخارجية للدينار العراقي.
4. على السلطات النقدية التأكيد على زيادة التوقعات المتفائلة بتفضيل العملة بين الجمهور بهدف العمل الجاد لزيادة سعر صرف الدينار العراقي.
5. التحكم في المبلغ الكلي للنقود بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي لضمان التوازن بين العملة والقطاع المادي، ومن ثم ضمان استقرار الأسعار وتجنب الاختلالات الاقتصادية.

المصادر والمراجع:

أولاً : المصادر والمراجع العربية

1. احمد حسين إلهيتي – أوس فخر الدين أيوب، دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق – الأنبار، 2012، المجلد (4) – العدد (8)
2. احمد عبد العزيز الشرفاوي، مدخل لبحث وسائل التطوير النظام المالي المصري، معهد التخطيط القومي، القاهرة – مصر، 1973
3. باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006
5. جلال محمد علي احمد، التنمية الاقتصادية ضمن النظرية والإستراتيجية، مطبعة ارقب الميناء، بغداد – العراق، 1978
6. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، الجزائر، 2007
7. حسين هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002
8. حيدر حسين آل طعمة، موازنة 2015 وقضيم الدينار العراقي – دراسة الأسباب والتداعيات، الاقتصاد العراقي – الدينار العراقي – مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية – الموازنة، شبكة النبا المعلوماتية، في 2015/3/25، للمزيد الاطلاع على الاتي: <https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/1482>
9. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها – دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، أطروحة دكتوراه
10. رمزي محمود – خبير في الاقتصاد والعلوم السياسية، التفسير الكمي – سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2019
11. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، مصر – القاهرة، 2007
12. سهاد كشكول عبد، التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، بغداد – العراق، 2013، المجلد الثامن - العدد (24) – الفصل الثالث
13. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012
14. الصفحة الرسمية لقناة الجزيرة، الدينار يتراجع أمام الدولار، تاريخ النشر 28 / 3 / 2016، للمزيد الاطلاع على الأتي: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2016/3/28/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1>
15. عباس ناصر سعدون – علي غانم شاكر، دور الضرائب في دعم التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط – كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، العدد (28) – الجزء الأول
16. عبد الخالق دبي الجبوري - دعاء عبد الأمير عبد المهدي، أثر سعر الصرف في الاستخدام في العراق للمدة من (1990 – 2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية – جامعة بابل، (بحث مستل من رسالة ماجستير)، العراق، 2018، المجلد 10 – العدد 2
17. عبد الغني عبود، في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1992
18. عبد النعيم مبارك وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 1999
19. عرفات نقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، الطبعة الأولى
20. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999
21. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي – الواقع – العوائق – سبل النهوض، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010، الطبعة الأولى
22. علي حافظ منصور – احمد الصفتي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة – مصر، 1995-1996

23. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990
24. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
25. قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل – حالة الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان - الجزائر، 2016، رسالة ماجستير
26. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان – بيروت، 1986
27. محمد صيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء، عمان، 2011، الطبعة الأولى
28. محمد مروان السمان، مبادئ تحليل الاقتصاد الجزئي والكل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998
29. محمود داغر، شبكة ناس NAS، البنك المركزي لـ ناس: قيمة الدينار العراقي ازدادت بنسبة 9%. وهذه أسباب استقرار سعر الصرف، تاريخ النشر 20 / 11 / 2018، للمزيد الاطلاع على الأتي: <https://nasnews.com/view.php?cat=2145>
30. محمود عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 2002
31. محمود محمد محمود داغر – حسين عطوان مهوس معارج، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004 – 2012)، البنك المركزي العراقي، العراق، بدون سنة، ص 9، للمزيد الاطلاع على الرابط التالي: <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-15223199803687.pdf>
32. محمود يونس – عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والصيرفة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982
33. صبري فارس إلهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناخ، عمان – الأردن، 2003
34. محمود يونس، مقدمة في نظريته التجارة الدولية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية وبيروت، 1984
35. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988
36. هرامزة مريم، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الاقتصاد السعودي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، رسالة ماجستير
37. يحيى غني النجار – أمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية – نظريات – مشاكل – مبادئ – سياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي - جامعة الموصل، العراق – بغداد، 1991
38. يسرى السامرائي - زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار ألوائل للطباعة والنشر، 2005

ثانياً : المصادر والمراجع الأجنبية

1. Eniziq, Text Book on monetary policy, 3rd (London MACMILLAN st.) martin's press, 1972
2. Peter S. Rose, Money and capital market, 6 ed (U.S.A), IrwinMcGraw _ Hill, 1997